OMAN TRIBUNE
NATION'S HEART AND MIND
FROM ITS LAUNCH • ISSUES THAT MATTER

بوش يجتمع في العراق مع كبار عسكره قبل القرارات الحاسمة

البريطانيون ينهون انسحابهم من البصرة و«براون» ينفي الهزيمة

■ بغداد ـ عواصم ـ وكالات: وصل الرئيس الأميركي جورج بوش أمس إلى قاعدة الاسد الجوية في غرب العراق في زيارة مفاجئة يلتقي خلالها كبار قادة بلاده العسكريين اضافة إلى عدد من المسؤولين العراقيين، قبل ايام من اتخاذ قرارات استراتيجية حول مستقبل القوات الاميركية في العراق. وكان في انتظار الرئيس الاميركي في هذه القاعدة وزير الدفاع روبرت غيتس، وقائد الجيوش الاميركية الجنرال بيتر بيس، وقائد القوات العسكرية الاميركية في الشرق الاوسط الاميرال ويليام فالون، وقائد القوات الاميركية في العراق الجنرال ديفيد بتراويس. واوضح البيت الابيض ان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ومستشار الامن القومي ستيفن هادلي يرافقان الرئيس الاميركي في هذه الزيارة. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع جيف موريل: ان هذا اللقاء سيكون اخر لقاء كبير لمستشاري الرئيس العسكريين والقادة العراقيين قبل ان يقرر الرئيس الاجراءات اللاحقة التي ستتخذ بشأن العراق في اشارة الى مستقبل القوات الاميركية في العراق. واضاف موريل: انه اجتماع حاسم وسيتيح له (للرئيس الاميركي) الاقتراب اكثر من اتخاذ قرار، ما لم يكن قد اتخذه بالفعل. ومن المقرر ان يلتقي الرئيس الاميركي رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي اضافة الى وزراء في حكومته وزعماء عشائر. وتأتي هذه الزيارة قبل اقل من اسبوعين من صدور تقرير رسمي عن الادارة الاميركية حول مستقبل القوات الاميركية في العراق بعد اربع سنوات ونصف السنة على اجتياحها العراق. إذ من المقرر ان يقدم الجنرال بتريوس مع السفير الاميركي في العراق ريان كروكر في العاشر والثاني عشر من الشهر الجاري امام غرفتي الكونغرس تقييمهما لمدى نجاح الاستراتيجية التي قررها الرئيس الاميركي في فبراير الماضي لوضع حد لاعمال العنف في العراق، وقضت بتعزيز القوات الاميركية في العراق. وعلى البيت الابيض ايضا ان يعرض الوضع في العراق امام الكونغرس في الخامس عشر من سبتمبر لاقناع اعضائه بمواصلة تمويل نفقات هذه الحرب. وتسعى المعارضة الديموقراطية ذات الاغلبية في الكونغرس منذ اشهر عدة الى وضع جدول زمني لسحب القوات الاميركية من العراق. إلا ان بوش اضافة الى وزراء في حكومته وزعماء عشائر، وتأتي هذه الزيارة قبل اقل من اسبوعين من صدور تقرير رسمي عن الادارة الاميركية حول مستقبل القوات الاميركية في العراق بعد اربع سنوات ونصف السنة على اجتياحها العراق. إذ من المقرر ان يقدم الجنرال بتريوس مع السفير الاميركي في العراق ريان كروكر في العاشر والثاني عشر من الشهر الجاري امام غرفتي الكونغرس تقييمهما لمدى نجاح الاستراتيجية التي قررها الرئيس الاميركي في فبراير الماضي لوضع حد لاعمال العنف في العراق، وقضت بتعزيز القوات الاميركية في العراق. وعلى البيت الابيض ايضا ان يعرض الوضع في العراق امام الكونغرس في الخامس عشر من سبتمبر لاقناع اعضائه بمواصلة تمويل نفقات هذه الحرب. وتسعى المعارضة الديموقراطية ذات الاغلبية في الكونغرس منذ اشهر عدة الى وضع جدول زمني لسحب القوات الاميركية من العراق. إلا ان بوش اضافة الى وزراء في حكومته وزعماء عشائر. وتأتي هذه الزيارة قبل اقل من اسبوعين من صدور تقرير رسمي عن الادارة الاميركية حول مستقبل القوات الاميركية في العراق بعد اربع سنوات ونصف السنة على اجتياحها العراق. إذ من المقرر ان يقدم الجنرال

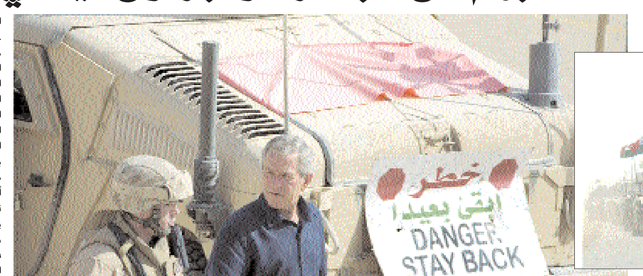

■ بوش يتحدث مع جندي اميركي اثناء زيارته لقاعدة الاسد الجوية بمحافظة الأنبار العراقية أمس أ ف ب

■ قافلة من العربات العسكرية البريطانية المدرعة تؤمن احد الطرق بعد انسحابها من قصر البصرة أمس رويترز

الخريف. وتأمل بريطانيا أيضاً بأن تتمكن خلال الخريف المقبل من نقل كامل السلطات في محافظة البصرة إلى القوات العراقية. وقد تم هذا الأمر حتى الآن في ثلاث من المحافظات الأربع التي تنتشر فيها القوات البريطانية في جنوب العراق. وكان ضابط عراقي كبير أعلن أمس ان القوات البريطانية انسحبت من آخر مواقعها في البصرة في جنوب العراق وسلمت المسؤولية الأمنية في القصر الرئاسي الذي كانت تشغله بوسط المدينة الى الجيش العراقي. من جهته شدد رئيس الحكومة البريطانية غوردن براون أمس على ان انسحاب القوات البريطانية من قصر رئاسي في البصرة الذي بدأ أمس الأول يأتي في اطار عملية مخطط لها ومنظمة وليس هزيمة. وقال براون في حديث الى القناة الرابعة في هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي 4): ان عملية مخطط لها وعبارة عن انتقال منظم من قصر البصرة الى مطار البصرة واعداً بأن البريطانيين سيتقيدون بالتزاماتهم تجاه العراقيين وتجاه الأمم المتحدة. واضاف براون: ما يجري بشكل اساسي هو الانتقال من موقع كان لنا فيه دور قتالي في اربع محافظات الى اعتماد الاشراف وهذا يعني بأننا سنكون قادرين على التدخل من جديد اضافة الى القيام بأعمال تدريب. واعتبر ان حسب الوضع الجديد فإن القوات البريطانية ستكون قادرة على التدخل من جديد في بعض الظروف .. مضيفا: ان الهدف هو نقل (ادارة) الأمن من الجيش البريطاني الى قوات الأمن العراقية. واضاف: ان عدد الجنود سيبقى بالاجمال على حاله في الوقت الحاضر. وتتألف القوة البريطانية المنتشرة في العراق حاليا من ٥٥٠٠ جندي على ان ينخفض هذا العدد الى ٥٠٠٠ بنهاية العام الجاري. وتابع المسؤول البريطاني: انهي الاذلاء بكلمة أمام مجلس العموم حول ما يجب علينا القيام به في المستقبل. ومن المتوقع ان يستأنف مجلس العموم دورته في الثامن من اكتوبر المقبل.■

■ بغداد ـ وكالات: قال رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي أمس: إن رئيس هيئة النزاهة المكلفة بمتابعة قضايا الفساد وكشف ملفات التلاعب المالي في المؤسسات الحكومية هرب خارج العراق.

وقال المالكي في مؤتمر صحفي في بغداد: ان القاضي راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة الحكومية فوجئنا بعد ان كنا قد وضعنا اسمه في المنع. لمنعه من مغادرة العراق. فوجئنا الآن انه استطاع ان يغادر العراق. واضاف المالكي: ان الراضي كان متهماً من قبل لجنة النزاهة التابعة للبرلمان والتي قامت باستدعائه ووجهت اليه جملة من الاتهامات.

وقال المالكي: إن الحكومة العراقية كانت على وشك تقديم طلب للبرلمان بطلب سحب الثقة من الراضي واقالته واحالته الى المحاكم.

وكان البرلمان العراقي قد استضاف الراضي قبل شهرين في جلسة شهدت توجيه جملة اتهامات من قبل لجنة النزاهة التابعة للبرلمان تتهم الراضي بالفساد الاداري. ونفى الراضي هذه الاتهامات واعتبرها حملة موجهة ضده هدفها الاساءة اليه.

وقال المالكي: ان الراضي ذهب إلى المطار في فترة سابقة وعاد بعد ان تم منعه من المغادرة لكنه لم يذكر كيف استطاع الراضي مغادرة العراق على الرغم من وجود قرار يمنعه من مغادرة العراق. واضاف المالكي: ان هروب الراضي من العراق يضعه اكثر في دائرة المسؤولية ويثبت عليه التهمة اكثر. ومضى يقول: اعتقد انه قد يقوم ببعض الاعمال أو قد يكون اخفى بعض الأوراق أو تلاعب ببعض الأوراق قبل ان يغادر العراق. لكن كل هذا سيكون تحت ملاحقة ومتابعة الحكومة العراقية والقضاء العراقي لاستكماله واعادته إلى التي وجهت له.

وقال مسؤول حكومي رفيع طلب عدم ذكر اسمه: ان الراضي هرب الى الولايات المتحدة. واضاف: ان الحكومة العراقية شكلت لجنة تحقيق برأسها المستشار القانوني لرئيس الوزراء للنظر والتحقيق في الاتهامات الموجهة للراضي.

وقال صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي: ان اربعة وثلاثين موظفا في هيئة النزاهة هم أيضاً متهمون مع الراضي بالفساد الاداري وتبديد الاموال.

إلى ذلك قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أمس: إن الحكومة طرحت على البرلمان مشروع قانون مهماً يهدف إلى الحد من القيود المفروضة على الأعضاء السابقين في حزب البعث الذي كان يحكم العراق خلال عهد الرئيس الراحل صدام حسين والالتحاق بالمؤسسات الحكومية والجيش.

وقال المالكي في مؤتمر صحفي عقده في بغداد: إن مسودة قانون اجتثاث البعث الذي تمت تسميته بقانون المساءلة والعدالة والذي تمت مناقشته واقراره من قبل الحكومة والأطراف السياسية الأخرى موجود وجاهز وتمت مناقشته من قبل لجنة تحضيرية مشكلة من قبل الأطراف السياسية وتمت احالته إلى المجلس السياسي للأمن الوطني واحيل إلى مجلس النواب لمناقشته واقراره.

وأضاف المالكي: ان مجلس النواب الذي يمثل في امتداداته القوى السياسية التي شاركت في المناقشات سيكون أيضا موافقا على ما تم الاتفاق عليه ان لم تكن هناك بعض مناقشات تفصيلية او جزئية ستتجاوزها داخل البرلمان.

ويعتبر قانون الاجتثاث احد اهم قرارات يتخذ ان تقوم الحكومة العراقية بتشريعها من أجل دفع عملية المصالحة الوطنية إلى الامام.

وضغطت الإدارة الأميركية كثيراً على الحكومة العراقية من أجل الإسراع بهذه القوانين من أجل تحريك العملية السياسية وتوسيع مشروع المصالحة الذي تبنته الحكومة منذ عدة اشهر.

ويسمح القانون في حالة اقراره لعدد كبير من اعضاء حزب البعث السابق بالعودة إلى العملية السياسية والمشاركة في الحياة السياسية في العراق. ويتوقع ان يقوم مجلس النواب باستئناف اجتماعاته اعتباراً من (اليوم) الثلاثاء.

ولم يعلن المالكي عن الوقت المحدد الذي سيقوم مجلس النواب بمناقشة مسودة القانون.

وينتظر ان تقوم الحكومة خلال الفترة المقبلة عددت من المسودات إلى البرلمان لاقرارها من شأنها ان تساعد في تحريك العملية السياسية من بينها مسودة قانون الانتخابات المحلية ومسودة قانون النفط وقانون اعادة النظر بالدستور العراقي.■

اليوم .. مشروع قانون أمام البرلمان يرفع القيود عن البعث

المالكي: رئيس هيئة النزاهة.. هرب

■ رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يتحدث في مؤتمر صحفي ببغداد امس رويترز

سوريا والأردن تفرضان تأشيرات دخول على العراقيين

■ دمشق ـ عمّان ـ وكالات: افاد مصدر في وزارة الخارجية السورية أمس ان سوريا ستفرض تأشيرات دخول على المواطنين العراقيين اعتبارا من العاشر من سبتمبر الحالي.

واضاف المصدر: ان هذه التأشيرات ستكون صالحة لمدة ثلاثة أشهر لدخول الاراضي السورية مرة واحدة.

وتابع المصدر: انه سيسمح فقط للعراقيين العاملين في غرف التجارة والقطاعين الصناعي والزراعي واساتذة الجامعات ومعاهد الدراسات العليا واعضاء مراكز الابحاث العلمية، بالدخول الى سوريا.

ولم تكن سوريا تفرض حتى الان تأشيرات دخول على المواطنين العرب. ولم يكشف المصدر ما اذا كان القرار الجديد يطبق على اللاجئين العراقيين الموجودين على الاراضي السورية.

إلى ذلك أعلن المناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية أمس ان الأردن الذي يستضيف نحو ٧٥٠ ألف عراقي اقر مبدأ منح العراقيين تأشيرات لدخول بمثابة مسودة القانون.

عملية دخولهم الأردن. وقال ناصر جودة خلال مؤتمره الصحفي الاسبوعي: ان خبار منح تأشيرة الدخول هو الخبار الاسلم والاكثر قابلية للتطبيق على ارض الواقع وهو الخبار الذي تم الاتفاق عليه واقراره كنموذ. ■

علاوي يتقدم حملة الإطاحة بالمالكي

عمّان ـ من ليز سلي*:

■ في أروقة الفنادق الفاخرة والشقق للمنفيين قضى مجموعة متنوعة من الساسة العراقيين اجازة الصيف في التخطيط لانقلاب عراقي جديد وهو انقلاب لا يقوم على العنف فهو انقلاب برلماني بشكل مؤكد. غير انه انقلاب يقوم على الاطاحة برئيس الوزراء نوري المالكي واعلان حالة الطوارئ وتنصيب حكومة جديدة.

ويأتي في طليعة هذه المحاولات رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي الذي كان أول اختيار لواشنطن لقيادة العراق بعد انهاء سلطة الاحتلال الأميركي، حيث يتم تقديمه الآن من قبل انصاره بوصفه أفضل أمل لانقاذ العراق مما يذكرون بانه كارثة محققة.

غير ان علاوي ليس الاسم الوحيد في هذا السياق. بل ان هناك رئيس وزراء سابق آخر ونائب حالي لرئيس الدولة ووزير تخطيط سابق وقائد عسكري عراقي من النظام القديم وبرلماني سني مستقل من بين من يتصدرون بوصفهم بدائل محتملة. وقال صالح المطلق الذي يلقي بدعمه خلف علاوي وان كان يتم الاشارة إليه بوصفه مرشحاً محتملاً ايضاً: كل واحد يتطلع ليصبح رئيسا للوزراء. والعراق ينجب رؤساء وزارات.

ويرجح حلم الاطاحة بالحكومة التي يقودها الائتلاف من خلال تشكيل ائتلاف من الشيعة والعلمانيين إلى بداية العام عندما بدأ التخطيط لاستبدال المالكي بشكل جدي في اطار الأمان النسبي الذي توفره العاصمة الاردنية عمّان. غير ان اعلان الرئيس بوش الاسبوع الماضي الذي اشار فيه للمرة الاولى ان الدعم الاميركي للمالكي يتبدد قد اعطى زخما لهذه المحاولة. حيث قال بوش في مؤتمر صحفي في كوبيك: اذا لم تستجب الحكومة لمطالب الشعب فانه سوف يستبدلها. والامر في اتخاذ هذا القرار يرجع الى العراقيين وليس للسياسة الاميركيين.

وقد عاد خصوم المالكي لبغداد بمناسبة اعادة افتتاح البرلمان وهم مصممون على تشكيل اغلبية برلمانية تكون قادرة على تجميع اصوات تفوق اصوات التحالف الشيعي ـ الكردي الذي يعتمد عليه المالكي.

وفي محاولة للحصول على دعم الأكراد ذكر مساعدون ان علاوي يخطط للالتقاء قريباً في كردستان مع رئيس اقليم كردستان مسعود البرزاني والرئيس العراقي جلال الطالباني. وقال جعفر الطائي المحلل السياسي المنخرط في حملة الائتلاف: هناك تغير واضح في النغمة من واشنطن وسوف يزيد الزخم والدفع في دعم علاوي. وليس المالكي وحده هو الذي يتعين الاطاحة به بل يتعين الاطاحة بالنظام ككل.

حسب البرنامج المنشور لعلاوي فان اعضاء البرلمان لن يعينوا فقط حكومة جديدة بل انهم ايضا سيعلقون الدستور الجديد ويعلنون حالة الطوارئ ويعملون على جعل استعادة الامن هو الاولوية.

بصفته علمانياً تعهد علاوي بانهاء السياسة الطائفية التي تعم العراق. وهو موالي للغرب وحليف قديم لواشنطن وسوف يسعى الى ابعاد العراق عن دائرة نفوذ ايران. كما انه ايضاً يحظى بدعم اعضاء سابقين في حزب البعث العراقي الذي كان يتزعمه الرئيس الراحل صدام حسين واغلب جماعات المقاومة السنية العراقية. عدا تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. والتي اشارت إلى انها يمكن ان توقف القتال حال تولية علاوي.

غير ان اولئك الذين يؤيدونه يجعلونه غير مقبول لدى الائتلاف الشيعي الحاكم الآن. وكانت فترة رئاسة علاوي للوزارة التي امتدت ١٠ اشهر في ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ كان تتسم باداعات كبيرة باستشراء الفساد ويتم اتهام عدد من اقرب مساعديه بعلاقتهم في ضياع ملايين الدولارات.

ومن ثم فان البدائل الاخرى يتم التفكير فيهم ملياً. ويتردد كثيراً اسم عادل عبد المهدي الذي يتولى حالياً منصب نائب الرئيس العراقي. وقد كان مفضلا من قبل الولايات المتحدة على المالكي عقب الانتخابات الاخيرة وهو يحظى بدعم الشيعة والاكراد.

كما يوجد ايضا في المشهد رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري الذي فقد علاوي وهو يقود فصيل يسعى للانفصال في حزب الدعوة للمالكي. غير ان من الصعب ان يعمل بشكل افضل من المالكي . مساعده السابق. كرئيس للوزراء كما ان كثير من السنة لايزالون متشككين فيه بشكل كبير.

واسماء اخرى تتداول من بينها عناصر غير معروفة بشكل كبير وبدون دعم شعبي كبير لكن ليس لها علاقات مثيرة للجدل مثل وزير التخطيط السابق في حكومة علاوي مهدي الحافظ والبرلماني السني المستقل مثال الالوسي بل وقائد سابق في جيش صدام حسين وهو رائد الحمداني. ومع ذلك فان حسابات البرلمان العراقي لا تعمل لصالح كتلة علاوي. فللحصول على الاغلبية فانه يتعين على الائتلاف كسب تأييد أي من الاكراد الذين لايزالون حتى الآن يؤيدون بشدة حلفائهم الشيعة او الكتلة الصدرية الموالية للزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر. وكان الصدر قد سحب وزراءه من حكومة المالكي والتقى مساعدوه عدة مرات مع الكتلة الموالية لعلاوي. غير ان تعليق الصدر لانشطة جيش المهدي مؤخرا يرى فيه البعض انه اشارة تأييد للمالكي قبيل تقرير التقدم الحاسم المقرر ان يرفعه هذا الشهر الجنرال ديفيد بتريوس للكونغرس الأميركي.■

* خدمة «ام سي تي» ـ خاص بـ الوطن

OMAN TRIBUNE
NATION'S HEART AND MIND
FROM ITS LAUNCH • ISSUES THAT MATTER